المواطنة والهوية الوطنية ودورهما في بناء الدولة في المجتمع الاسلامي

أ.م.د وداد جابر غازي الزويني
الجامعة المستنصرية

المقدمة

لعل من بين الإشكاليات التي لم تستطع تجربتنا الحديثة حلها هي إشكالية مبدأ المواطنة وتضمينها في الإطار الدستوري للدولة، وهي إشكالية بنيوية في العمق أكثر من كونها إشكالية مصطلح. ذلك أن موضوع المواطنة يعتبر من المواضيع المهمة في التاريخ السياسي والاجتماعي وأساساً مهماً في البناء الدستوري والسياسي لأي دولة كانت.

إذ تميزت المرحلة السابقة من تاريخ العراق السياسي بصورة تبدو للعيان أكثر قتامة وضبابية، امتزجت فيها عوامل غياب الوعي التاريخي والاجتماعي المتمثلة بعوامل الاصالة والحداثة والمواطنة والديمقراطية ومفاهيم المجتمع المدني التي تلعب دوراً رئيسياً في إنضاج وترسيخ الشعور بأهمية المواطنة.

فالدولة كظاهرة اجتماعية لا يمكن أن تنتج وتقوم ببناء مقوماتها وأسس نهضتها إلا على أساس مبدأ المواطنة والوطنية المجسدة للفاعلية الإنسانية التاريخية، ذلك أن المواطنة تعتبر جوهر التفاعلات التي ينتجها المجتمع ومكوناً أساسياً من مكونات الدولة بصيغتها المدنية المعبرة عن انصهار وتفاعل جميع تكويناتها الداخلية.

إن إشكالية تعويم مبدأ المواطنة ومزجها ضمن الأساس التاريخي للدولة هي في عمقها إشكالية وعي ينبغي أن تتناغم وفق ظروف واستحقاقات المرحلة الحالية للعراق لتعيد تشكيل حركية المجتمع وبما يتوافق مع أهمية المواطن باعتباره قيمة ومنتجاً أساسياً من منتجات المجتمع الحديث المعاصر.ونبدأ بالقول: إن مبدأ المواطنة كما تناولته مختلف المراجع والأدبيات السياسية والاجتماعية بأنه علاقة تبدأ بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ويندرج ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تسبغ أو تضفي على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية...الخ.ومع أنه يصعب تحديد تعريف مانع جامع ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره

مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً في سيرورة تاريخية مستمرة إلا أنه يمكن أعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في: المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

ومع أن نشوء هذا المصطلح (المواطنة) يعود لعصور مختلفة، إذ تطرق إليه الاغريقيون في كتاباتهم مروراً بالعرب المسلمين ثم انتقل فيما بعد إلى العصور الحديثة واستفادت منه أوربا والدول الغربية وطورته بما يتوافق مع أهمية وقيمة الإنسان بصفته مواطن ينتمي لهذه الدولة أو تلك.

فالعرب أو المجتمعات العربية بصورة عامة، بحكم خضوعها للاستعمار الغربي لمراحل وأزمنة عدة، تعتبر أية مفاهيم أو مصطلحات خارجية هي من قبيل مخلفات الاستعمار فلا ينبغي الأخذ بها، وأن المطالبة بها يدخل في باب الغزو الثقافي والفكري الغربي، وهذه هي أساس المشكلة وجوهر الخلفية الثقافية التي تعاني منها هذه المجتمعات.

اولا- مفهوم المواطنة

المواطنة كلمة تتسع للعديد من المفاهيم و التعريفات فالمواطنة في اللغة مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية،ومن حيث مفهومها السياسي فالمواطنة هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن)، وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة [١].

فالمواطنة هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصيرية ،وبذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد،والمواطنة بصفتها مصطلحاً معاصراً تعريب للفظة (Citizenship) التي تعني كما تقول دائرة المعارف البريطانية: (علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة

في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات)[٢].

و يرى العديد من الباحثين أن المواطنة ترتبط وتتمثل في علاقة الحاكم بالسكان من حيث تبادل الحقوق والواجبات بناء على الرابطة الوطنية (الحقوق والواجبات) ؛ أو هي مفهوم حديث شكلت على أساسه الدولة الحديثة، يفترض هذا المفهوم أن المجتمع مكون من أفراد مستقلين وأحرار، والدولة هي التعبير عن الإرادة العامة لهؤلاء المواطنين الأحرار والمستقلين غير الخاضعين لولاءات أخرى بصفتهم أفراداً؛ وكذلك يرى البعض أنها ،وطبقا للصيغة اللغوية للمواطنة هي (مُفاعلة)، وهي مفهوم اعتباري شأنه شأن اي مفهوم آخر مثل الحب والسياسة أي أنها مشتقة من منشأ سابق عليها موجود مثل الوطن، الأرض ، المشرع القانوني او الدستوري نظّمً العلاقة ما بين الأرض والإنسان وأعطاها عنوان (المواطنة)[٣].

إذن هي مسألة اعتبارية مشتقة من أمور سابقة عليها فهي غير منزلة من السماء ولا نابعة من الأرض مثل الشجر، ولتقريب مفهوم (الاعتبارية) نضرب مثلاً، عملية البيع والشراء، حيث توجد مادة ويوجد بائع وكذلك مشترٍ فالعلاقة التي تنظم هذه العناصر الثلاثة غشاً او صدقاً هي علاقة اعتبارية.فالمواطنة قوتها وضعفها بقوة وضعف منشئ الانتزاع، فكما يوجد بيع سليم وآخر باطل، كذلك توجد مواطنة قوية وأخرى خاملة، بينما لا يوجد كرسي يسمى فاسد وآخر سليم. فالمواطنة هي علاقة الإنسان بهذا الوطن وهي قضية اعتبارية خاضعة للتطور وخاضعة للارتفاع والهبوط من خلال نوعية العلاقة بين هذا الإنسان والأرض او المجتمع، فلو افترضنا أن هذا الوطن بدساتيره ومواقفه السياسية أساء للإنسان الذي يعيش على أرضه، نجد أن علاقة المواطنة تضعف بطبيعة الحال، ولذا المواطنة ليست شيئاً مقدساً او أثيرياً او مثالياً، فعلاقة المواطنة تشتد او تقوى إذا أعطي لهذا الإنسان حقوقه واستجيب لحاجاته الأساسية، فالوطن بهذا المعنى ليس هو الأرض وإنما هو النظام السياسي الذي يعطي لصفة مواطنيه الثبات والاستقرار،بينا يذهب الآخرون إلى أن المواطنة ما هي إلا المشاركة النشطة في جماعة أو عدد من

الجماعات ، وتتضمن الإحساس بالارتباط و الولاء لمفهوم الدولة أو النظام المدني Order Civic و ليس شخص ملك أو رئيس و تقوم على فكرة الانتماء و الأشياء المشتركة ، و هو ما يعني أن المواطنة هي عضوية نشطة في مجتمع سياسي في إطار من الحقوق و المسئوليات التي يحددها الدستور و القانون [٤].

ثانيا:- الدولة (State) لغةً:

الدولة في اللغة العربية يقابلها (State) في اللغة الإنكليزية و(Stata) بالألمانية و(Etat) في الفرنسية. وهي في الأساس كلمة لاتينية هي (Status) وتعني الواقف أو الثابت، أو الحالة المستقرة والثابتة[٥]، واستخدمت كلمة (الجمهورية) (Republica) في اللغة الفرنسية بصورة أكثر، وهذا مذكور في مؤلفات (جان بودان) الكتب الستة للجمهورية[٦]، وكانت كلمة (Respublica) إذ استخدمت لأول مرة بمعنى الشئون العامة، لكنها أصبحت فيما بعد تعني: شكلاً من الحكم لا ينتخب فيه رئيس الدولة على أساس وراثي أو غير مباشر[٧]، وإذاً فالدولة (State) هي كلمة حديثة نسبياً استخدمت في أوربا في عصر النهضة بشكل واضح وواسع للدلالة على ذلك الإطار المنظم للسلطة السياسية، ولكن الكلمة أخذت قبل ذلك مدلولاً سياسياً في العصور الرومانية عندما أصبحت تعرف بالجمهورية، إلا أنه كان علينا الانتظار حتى القرن السادس عشر حين استخدم ميكافيللي في كتابه (الأمير) كلمة الدولة بالمعنى الحديث، إذ قال: "كل هيأة التي كان أو.. لها سلطة على الشعوب هي دول، أو إمارات، أو جمهوريات"[٨]. وبذلك فقد انصرف مدلول الدولة في اللغات الأوربية إلى الهيأة أو الجماعة بعدّها حالة مستقرة وثابتة، بيد أنه في العصر الحديث لا تشير إلى جميع المجتمعات مهما كان نوعها أو درجة تنظيمها، بل تنصرف إلى درجة معينة من التنظيم تتفق مع المفهوم الصحيح الحديث للدولة[٩].

وتشتق كلمة (الدولة) في اللغة العربية من الفعل (دال) بمعنى تغير الزمان وانقلب، ومن هذا قولهم (دالت دولتهم) بمعنى ذهبت وأتت مكانها دولة أخرى، وفي هذا تأكيد على عنصر التغيير والتحول[١٠]. وجاء في لسان العرب حول كلمة (الدُّولة) (بضم الدال)

"اسم الشيء الذي يتداول، والدَّول (بفتح الدال) الفعل والانتقال من حال إلى حال، ويشير أيضاً إلى الإدالة والغلبة؛ مثلاً: وأدلنا الله من عدونا، من الدولة: يقال: اللهم أدلني على فلان وانصرني عليه، وفي الحديث تُدال عليهم، ويُدالون علينا؛ الإدالة: الغلبة، والدَّولة الإنتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ودالت الأيام، أي دارت، والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي؛ أخذته هذه المرة وهذه المرة "[١١].

وبذلك فإن (الدولة) في العربية تشير إلى الغلبة، والاستيلاء، والشيء المتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك، والدولة في الحرب بين الفئتين أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى أي أن تهزم هذه مرة، وهذه مرة، ودالت الأيام دارت، والله يداولها بين الناس، ودال الدهر انتقل من حال إلى حال[١٢]. ويعني هذا أن تعبير الدولة في اللغة العربية يدل على عدم الاستقرار والتغيير عكس المعنى المستفاد من الأصل اللاتيني[١٣]. ولكن الدولة باتت تستخدم في العربية الحديثة والمعاصرة مقابل (State) الانكليزية.

ثالثا:-العراق والبحث عن الهوية الوطنية.

قليلة هي الدول التي تقوم على وجود مجتمع أحادي الدين والعرق واللغة، فمعظم دول العالم تضم أقليات كبيرة تتميز عن الأكثرية بأصولها أو بثقافتها أو بديانتها و في أكثر من ثلثي دول العالم أقلية من هذا النوع تضم (٢٠ بالمائة) من السكان أو أكثر[١٤]. وقد ورثت الدول الحديثة وضعاً كانت فيه الهوية الفرعية عنصراً مهما في ولاء الفرد، يكاد يكون طاغيا.وكان تصنيف سكان العراق خلال مرحلة تشكيل الدولة مبنياً على أساس التقسيم الفعلي الموجود على ارض الواقع بين المجتمعات المختلفة، وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات تأثرت بعملية بناء الدولة إلا أن التقسيمات هذه حافظت على أهميتها في مجرى العلاقات الاجتماعية والسياسية في الحقب اللاحقة[١٥].ويعتقد (برهان غليون) أن أزمة الهوية تمد جذورها في تربة المفهوم الوطني الذي صاغته وعاشت عليه الدول الوطنية الحديثة في العالم العربي منذ نشوئها. فقد حرصت هذه الدولة منذ لحظة ولادتها على أن تنتزع لنفسها هوية خاصة، تميزها عن الإرث الحضاري الإسلامي التقليدي الذي يشكل استمراره وإحياؤه تحدياً دائما لها ونفيا قائما لشرعيتها. لقد كان

بناء شخصية متميزة هو شرط بقاء هذه الدولة ومبرر وجودها الأخلاقي والعقائدي ككيان حقوقي سياسي مستقل، ويؤكد (غليون) بأن هذه الدولة الحديثة نشأت على أساس تجزئة جماعة لا تزال تتمتع بشعور عميق بوحدتها وانتمائها العميق لمدنية، وثقافة وأمة واحدة، وأصبح استمرارها مرتبطا بإلغاء وجود هذه الجماعة أو خلق التمايزات الوطنية الضرورية فيها، وفي هذه السياق ثم البحث في كل دولة عربية، مهما كانت درجة إصطناعيته، عن الأصول التاريخية ما قبل الإسلامية للثقافة المحلية، وتم أيضاً إبراز حركة التأكيد على الهويات المحلية هذه على أنها مظهر من مظاهر الاستقلال عن الماضي العتيق والمتخلف والدين معاً وكجزء من عملية الاندراج في الحضارة الحديثة العقلانية والعلمانية والوطنية على حد سواء(١٦).

وفي سياق البحث في مدى نجاح الدولة العراقية في إنجاز هذه المهمة يمكن القول بأن إشكالية الهوية العراقية إحدى الإشكاليات القديمة التي ورثتها الدولة العراقية عند ولادتها وعاشت معها طوال العقود الثمانية الماضية دون أن تتمكن من حلها أو احتوائها أو التعامل معها بابتكار واقتدار. لذلك فقد تفاقمت واتسعت هذه الإشكالية حتى بلغت ذروتها في العقدين الأخيرين بل واندمجت أيضاً مع الإشكاليتين الأخريين وهي الاندماج والوطني والشرعية.وهكذا تنازعت المواطن العراقي، وكما هي الحال مع مواطني الدول العربية الأخرى في مسألة الهوية ثلاث هويات على الأقل متنافسة، إن لم تكن متناقضة، الوطنية والقومية والدينية. وكان من شأن كل اختيار ضمني أو صريح لإحدى هذه الهويات أن يُحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، حيث اصطدمت الهوية القطرية الوطنية بمشاعر قطاع كبير من المواطنين الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. واصطدمت الهوية القومية العربية بمشاعر التكوينات الاثنيته والقومية غير العربية في داخل الدولة العراقية خاصة والعربية عامة (الاكراد، التركمان). مثلما اصطدمت أيضاً بدول عربية أخرى، وبخاصة من جيرانها، كانت قد قررت صراحة أو ضمنا أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائيا لهويتها. واصطدمت الهوية الدينية بمشاعر غير المسلمين فضلا عن

اصطدامها بالولاءات المذهبية والطائفية داخل الدين الواحد كالسنة والشيعة في الإسلام[١٧]. ومن ثم فقد كانت تداعيات الاختيار بين الهويات المتنافسة، ولغة الخطاب السياسي والممارسة الفعلية المصاحبة لكل اختيار هي مشكلة للدولة العراقية منذ ولادتها.

وبالرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي إلا أنها لم تكن قادرة على تبني فكرة بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولا لدى النخب السياسية التي قادت عملية إنشاء العراق الحديث[١٨]. ويعني ذلك أن مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية لم يتجه إلى مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية وكما حددتها الايدولوجيا القومية والدينية السياسية. لقد تجلى طرح الهوية في العراق منذ قيام الدولة وينعكس في أفعالها وحراكها، وقد تراوح التعبير عن الذات العراقية الحديثة بين ثلاثة اتجاهات تتنازع تعريف الذات والتأسيس على هذا التعريف، وهي اتجاه الدولة الوطنية واتجاه الدولة الدينية واتجاه الدولة القومية. وقد تلبست كافة هذه الاتجاهات التعريفية بمناهج بنيوية حملت الدولة بالقوة على فهمها دونما أدنى مرونة، والأكثر تعقيداً هنا تداخل هذه الاتجاهات في تكوين وتشكيل الهوية لدى النخب المجتمعة والسياسية والجمهور معا، وهو تداخل على مستوى الفهم والوظيفة السياسية، يضاف إلى ذلك مديات التخزين الثقافي والتاريخي الذي حاولت بعض الأطراف توظيفه لشد هوية الدولة الجديدة إلى نموذج الدولة الدينية. ونلاحظ هنا أن مأزق هوية الدولة العراقية تشاطره مفاهيم ومقولات ووظائف مفاهيمية وبنيوية من قبيل: الوطن العربي والأمة العربية والدولة القومية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية والدولة الإسلامية بالإضافة إلى الأممية والدولة الاشتراكية، في خلط مفاهيمي وبرامجي أفقد معه هوية الدولة في الإنشاء والتشكل والدور والوظيفة، ومعلوم أن أي فشل في تأكيد هوية الدولة و وضوح طبيعتها يضر لا محالة ببنيتها وفعلها الخارجي ومثلما يفقدها وضوح الانتماء فإنه يفقدها وضوح

ورسوخ التأسيس والبقاء وفي هذه الحالة ستنشط الذات الوطنية وتفقد بوصلة الاتجاه[١٩].

رابعا:"-العلاقة بين المواطنة والدولة في المجتمعات.

فالانتماء إلى الدولة ذات البنى والهياكل الدستورية يختلف عن الانتماء إلى القبيلة أو الطائفة، في أنه يتاح لكل الأفراد متى توفرت لهم الشروط القانونية والدولة الدستورية التي تسمح بوجود المعارضة، وكلما زاد نضجها نمت الحريات التي يتمتع بها أفرادها. ولا يعني ذلك أن مبدأ المواطنة يعني بأي حال إنكاراً للرابطة القومية أو الدينية أو المذهبية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع أغلبية أو بعض المواطنين في القطر الواحد، ولكن باختصار يعني تغليب الولاءات الفرعية أو الثانوية لصالح ولاءات أعلى تتمثل بالدولة التي تعتبر المواطن جوهر الرابطة الأساسية معه.

وفي خضم العلاقة الطردية التي تربط بين الدولة والمواطن تتبلور مبادئ أساسية تتعلق بمفهوم أو مبدأ المواطنة ينبغي التأكيد عليها سعياً لتنمية وتفعيل هذا المفهوم أو المبدأ منها:

١- استخلاص حقوق الإنسان الدستورية له طبيعة دينية وتعددية ينبغي الإشارة أليها عند الأخذ بدستور جديد.

٢- يقتضي مبدأ المواطنة بإبعاده المختلفة (سياسياً ودستورياً وقانونياً وإدارياً واقتصادياً) أن يركز منطق التعامل في الدولة والمجتمع على موجبات هذه المواطنة (أي المشاركة والمساواة).

٣- تنمية وترسيخ ما يسمى بثقافة الوحدة الوطنية بين ميادين الشعب وفي عموم المجتمع.

٤- المساواة لكل فئات المجتمع بغض النظر عن الجنس أو الفئة الاثنية أو الطائفية واحترام الرأي والرأي الآخر وقبول التنوع.

٥- مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية، إذ لا معنى لوجود حقوق قانونية وسياسية ما لم يتوافر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع مثل وجود التقارب النسبي في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والمستوى التعليمي وتوفير فرص العمل والتعليم والرعاية

الاجتماعية.من جهة أخرى، أن نوعية ودرجة المواطنة في دولة ما تتوقف وتتأثر بدرجة النضج السياسي والرقي الحضاري كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى(٢٠).

ومن هنا تحتل قضية حقوق المواطنة محوراً رئيسياً في النظرية والممارسة الديمقراطية الحديثة، إذ ينبع مفهوم المواطنة نفسه من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام حقوق المواطنة للجميع، لتحقيق غرض المواطنة وهدفها المتمثل في تنمية فهم مشترك أفضل بين المتحاورين.وإذا سلمنا بأهمية تأسيس مبدأ المواطنة العراقية في إنضاج النخب الفردية سعياً إلى تأكيد وتعزيز الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والجماعات في دستور يحترم هذه الأفكار ويعمل على تنميتها، فأننا نتطلع وفي نفس المسار إلى تأكيد الهوية الوطنية التي تعتبر الرابطة الوثقى والمحددة لشكل وعلاقة الدولة بالمواطن ذلك أن حقوق المواطنة اليوم أصبحت حاجة ملحة وماسة في جميع شعوب العالم ومرتبطة أو منبثقة من الحصول على جنسية البلد الذي ينتمي إليه(٢١).

إن الاحتكام إلى الأسس البنيوية الخاطئة والطروحات التي تراوحت بين الأسس المستوردة البعيدة عن الاصالة والواقع العراقي كانت وراء تغييب المقومات الأساسية المتمثلة بالوعي الفكري والسياسي المنتج للهوية الوطنية والمواطنة بشكل أساس، مما افقد المجتمع قوته وقدرته على أنتاج الذات الوطنية المعبرة عن أهمية الشعور بمبدأ المواطنة.وهنا تصبح الحاجة إلى تأكيد المواطنة ضرورة أساسية ملحة ملائمة لكل المقياس العراقية الكلية بعد أن فشلت التجارب السابقة في إبداع الفكر والطروحات والمشاريع المنتجة للهوية الوطنية بالشكل الذي تجعل المواطنة والمواطن والوطنية أساساً وهدفاً يبرر وجود وظيفة الدولة. حيث أن البحث عن الأسباب الموضوعية وراء هذا التغييب لمفهوم المواطن يندرج ضمن أطر مشتركة تتقاسمها الدولة والمواطن. إذ ينبغي الإشارة هنا إلى أن عدم الإحساس بالمسؤولية الفردية أو الجماعية تجاه الآخرين تعتبر من دواعي غياب المواطنة وينطبق نفس المسار على الدولة تجاه تعاملها مع المواطن الذي طالما ظلت العلاقة

بينهما تحكمها قضية الحاكم والمحكوم. فالمواطن اعتبر محدود الصلاحيات والواجبات ووظيفته أطاعة وتنفيذ الأوامر والأحكام الصادرة عن الحاكم بعيداً عن تأكيد الذات الوطنية.وهنا فأن مسألة عدم الإحساس بالمسؤولية الجماعية تطرح إشكاليات مهمة تتحدد في ضوئها طبيعة وشكل المجتمع ويتحدد على أساسه تكوينات هذا المجتمع هل هو مجتمع طبقي أم مجتمع متمدن ذات مؤسسات دستورية، ونوعية التفاعلات السائدة في ذلك المجتمع تفاعلات تعاون أم تفاعلات صراع وقوة؟[٢٣].

إن هذه الأطر والسياسات اللاعقلانية التي تنظوي تحت لوائها المخرجات الاجتماعية المكونة لحركة المجتمع والدولة تضعنا إمام مفترق طرق.. يفترض تجاوزها من قبل كافة الصعد الاجتماعية والدينية والسياسية آخذين بنظر الاعتبار أهمية التكوين الحديث للعراق بتنوعه الفسيفسائي وضرورة وضع الضوابط اللازمة والموضوعية للتعامل مع مخرجات الواقع العراقي الجديد بما ينطوي عليه من استحقاقات جديدة تلعب المواطنة والوطنية الفاعل الرئيس فيها لتكون عوامل بناء جديدة تنهض بها الدولة الجديدة ذات الدستور الجديد.

ذلك أن الدستور العراقي الديمقراطي الجديد ينبغي تضمينه بأسس وأطر جديدة قائمة على:

١. تجسيد مفهوم المواطنة في الواقع على أساس القانون الذي من شأنه معاملة وتعزيز كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاءاً في المجتمع على قدم المساواة بغض النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم. وعلى القانون أن يحمي وأن يعزز كرامة واستقلال واحترام الأفراد وأن يقدم الضمانات القانونية لمنع أي تعديلات على الحقوق المدنية والسياسية.

٢. عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة تلافياً لتغييب دور وأهمية المواطن.

٣. تداول السلطة سلمياً بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة حرة نزيهة تحت أشراف قضائي مستقل وشفافية عالية تحد من الفساد والتضليل في العملية الانتخابية

وعليه يمكن القول: إن أهمية الأبعاد القانونية والسياسية ومكانتها المركزية في مراعاة مبدأ المواطنة ليست بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى وإنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها السبيل الناجع والضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني وهنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي ايجابي بّناء[٢٤].

خامسا:– تعزيز مبدأ المواطنة والانتماء للوطن.

يرتبط مفهوم المواطنة بالوطنية، فهي تقوم على الشعور بالانتماء الى الوطن والولاء لشعبه ومصالحه العليا اما المواطنة فهي الاطار الجامع لتفاعل المواطن مع وطنه وعلاقة المواطنين فيما بينهم ضمن الدائرة الوطنية للدولة التي صارت محددة في جغرافيتها السياسية ومركزها القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي اي لم تعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن وحسب وانما صارت انتظاما عاماً له محدداته العامة وابعاده على مختلف الاصعدة الانسانية، كما انها تتضمن القواسم المشتركة بين شعب وأمة تقطن رقعة جغرافية لها حدود سياسيا تسمى بلاداً، هي ايضاً منظومة من الحقوق والواجبات اي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة وفلسفتها وسياستها، وهو ما تؤكده العديد من المصادر والموسوعات .حيث هنالك حقوق للمواطنة منه:-

١-سياسية متمثلة في حق المشاركة السياسية في الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون.

٢- الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة.

٣- والحق في التجمع السلمي، وهناك حقوق مدنية متمثلة حق المواطن في الحياة وعدم إخضاعه للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية، وعدم استرقاق أحد والاعتراف بحرية كل مواطن طالما لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية آخرين، وحق كل مواطن في الأمان على شخصه.

٤- ايضا حق كل مواطن في الملكية الخاصة، وحقه في اختيار مكان إقامته داخل حدود الدولة وحق كل مواطن في المساواة أمام القانون. ٥-

الحق في حرية الفكر، والوجدان والدين واعتناق الآراء وحرية التعبير وفق النظام والقانون، وحق كل طفل في اكتساب الجنسية ،اما واجبات المواطنة فتتمثل بموجب الدفاع عن الوطن ودفع الضرائب واحترام الانظمة القوانين، فالمواطنة الحقة ليست شعار لاحتواء مجتمع ما من قبل السلطة انما هي عقد انساني للعيش والتعايش في ظل كيان معين نطلق عليه (بالدولة)[٢٥].

في التجربة العراقية في ظل النظام الدكتاتوري كان مفهوم الدولة ملتبس وهو اقرب للكيان السياسي وغاب مفهوم المواطنة الحقة الذي يمثل روح الدولة وهي دولة القانون التي تستند على قيم المساواة والحرية والعدل، حيث تم اختزال الدولة بشخص القائد الدكتاتور التي اصبحت حبيسة نزواته العدوانية والقمعية، ونتيجة ذلك لاستلاب للدولة من قبل الدكتاتور انصرف المواطن عن مشاعر المواطنة والولاء الى الانتماءات الجزئية والفرعية التي لابأس بها لكن ينبغي ان الولاء الاسمى والاول للدولة، بل ان السلطة نفسها عمدت على العمل بروح المواطنة التجزيئية الامر الذي ينفي صفة التكامل التي افترضها المفهوم المعاصر للمواطنة الذي يفترض ان تعمل السلطة على خدمة المجتمع مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات دون التمييز بسبب اللون والجنس او المذهب والدين.

بعد التغيير الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ مع بداية التحول الديمقراطي كان هناك وضع سياسي معقد يقابله وضع اقليمي مبيت معادي لمشروع التحول الديمقراطي الذي بات يؤرق الكثير من القوى الداخلية فتعددت الولاءات التي اثرت سلباً على مشروع

بناء الدولة الحديثة القائمة على دستور ثابت مستفتى عليه من قبل الشعب يقوم على مبدأ الفصل والتوازن بين السلطات وفق انتخابات دورية.

ان اي مشروع لتعزيز وتفعيل مبدأ المواطنة والانتماء الى الوطن لابد وان يتضمن النقاط التالية:-

١. يتساوى الجميع تحت راية الوطن دون إغراق في أي انتماء للجزء على حساب الكل، إذ أن الانتماء للكل وللأرض هو الانتماء الحقيقي، وغيره هو مجرد انتماء للدائرة الصغيرة، يجب أن يكون الانتماء للمذهب والدين والقبيلة والمنطقة فاتحة للانتماء الكبير للوطن .

٢. تعزيز واحترام الثوابت والمكتسبات الوطنية التي تتمثل في الحفاظ على وحدة البلد والايمان بالنظام الديمقراطي الجديد والدستور والانتخابات والتداول السلمي للسلطة واحترام سيادة واستقلال القضاء باعتبارها الضمانة الاكيدة لتوفير الحقوق لكل فرد في هذه الدولة.

٣. إحترام الانتماءات الفرعية بشرط ان لايكون فوق الانتماء للوطن باعتبار ان الوطن هو الخيمة الكبيرة التي تعيش في ظلها كل هذه الانتماءات، والابتعاد عن لهجة تخوين الاخرين واعتبار التعدد المذهبي والديني والقبائلي في البلد هو حقيقة قائمة وهو مصدر قوة وليس ضعف لان المواطنة عابرة للتمايز الطبقي والطائفي والأثني وهي علاقة بين الافراد والافراد من جانب والافراد والدولة من جانب اخر

٤.اعتبار العنف بكل مسمياته وعناوينه خطر يهدد الجميع ومسؤولية التصدي لها ايضاً مسؤولية الجميع واعتباره خطر يهدد وحدة البلد كما يجب دعم المؤسسة .

العسكرية والامنية والثناء عليها في مقاتلة داعش والقاعدة ٥.ما نحتاجه في المرحلة القادمة هو تكريس الوطنية وتعميق المواطنة على مبدأ الرهان على المواطن بصفته رمزا لاستقرار الوطن ووحدته إن الوطن بقدر حاجته إلى المنتمين إليه هو بحاجة إلى المنتجين من المخلصين من المدرسة إلى المعهد والكلية، ومن الحقل إلى المعمل، ومن الجامع إلى الجامعة[٢٦].

سادسا:- أهمية تحديد هوية العراق:

بلا شك ان مسألة تحديد هوية العراق وانتمائه في محيطه العربي، الاسلامي انما هي مسألة حساسة وربما أثارت عواطف ومشاعر العراقيين، فالعراق تأريخيا وحضاريا هو عاصمة الاسلام والعرب على مدى التأريخ، وهذه قضية جوهرية سواء جرى ذكرها في الدستور والقانون ام لم يجر ذكرها، فالواقع الحضاري والتأريخي والبشري والجغرافي يؤكد هذه الحقيقة التأريخية الثابتة والتي لا يجوز تجاهلها مطلقا.

إلا أنه وفي نفس المستوى لم نجد من يعترض على اعتبار اللغة الكردية والتركمانية أو غيرها... لغة رسمية ـ أو لغات رسمية في العراق، وفي حدودها المحلية او في حدود الجماعات الناطقة بها ـ وبلا استثناء مطلقا، وفي الحقيقة هذا هو الواقع التأريخي لتجربة العراقيين قديما وحديثا، اذ لم يحدث في هذا التاريخ الطويل ان اقصى الواقع الاجتماعي لغة من اللغات المحلية مهما كانت صغيرة او محدودة، بل ونذهب الى ما هو أبعد من ذلك بالدعوة الى احياء هذه اللغات الشرقية، وذلك بانشاء معاهد وأقسام خاصة باللغات الشرقية، وتعليمها في المدارس العراقية واعتبارها واقسام خاصة باللغات الشرقية، وتعليمها في المدارس العراقية واعتبارها جميعا جزءا من حضارة العراق وثقافته، وهذا ـ قطعا ـ لا يتعارض او يتناقض مع احياء وتطوير ورسمية اللغة العربية، التي يجب اعتبارها اللغة الرئيسية والأساسية في العراق.

يجب التذكير بأن العرب يؤلفون ما لايقل عن ٨٠٪ من السكان، بينما يشكل الأكراد والتركمان والآشوريين وغيرهم ٢٠٪ من السكان على أكثر الأحوال، مع ملاحظة جوهرية هي أن الغالبية العظمى ـ إن لم نقل الجميع ـ من غير العرب العراقيين هم من أصول شرقية عريقة، ذات صلة باللغة العربية، وهؤلاء يحسنون التكلم والتخاطب والتفاهم باللغة العربية، وذلك لطول مخالطتهم لإخوانهم العرب ولتجذر علاقاتهم البشرية والثقافية مع العرب واللغة العربية، بالاضافة الى أن الغالبية المطلقة من مثقفيهم وكتابهم وعلمائهم يكتبون نتاجاتهم الفكرية باللغة العربية الى جانب لغاتهم المحلية،

وبحروف عربية، وخلفية فكرية مكتوبة باللغة العربية، وهم يكتبون لجميع العراقيين ولجميع العرب والمسلمين بلا إستثناء[٢٧].

سابعا:-المواطنة الديمقراطية والفاعلية الاجتماعية

المواطنة كانتماء عضوي بالدولة لا تحيا أو تتفعّل دونما حاضن ديمقراطي يهبها الانتماء والاعتراف والتجذر، فالعلاقة بين المواطنة والديمقراطية علاقة توأمة لأية تجارب تُنتجها الجماعة السياسية المكونة للدولة، كون أنَّ الديمقراطية تقوم على أساس الاعتراف بالإنسان وحقوقه الأساسية من كرامة واختيار وحرية وإرادة، وعلى أساس حق المواطن بالتعبير والمشاركة وصُنع القرار، وهي ذاتها مقومات المواطنة الفعّالة والصالحة في ظل الانتماء للدولة الحديثة، من هنا كانت المواطنة الديمقراطية أساس الفاعلية الاجتماعية لأنها تهب شروط النهضة وركائز الفاعلية الإنسانية والوطنية[٢٨].

وبالمقابل لا يمكن تصوّر نشوء أية فاعلية إنسانية أو وطنية حقيقية في ظل المواطنة الدكتاتورية، فالمواطنة القابعة تحت سيطرة الاستبداد والاستعباد، الفاقدة للحرية والإرادة، المحرومة من التعبير والمشاركة لا يمكنها أن تُبدع أو تُنتج، والفاعلية والإبداع لا يصدران عن مجتمع السادة والعبيد بل يصدران عن مجتمع المساواة والتكافؤ والمشاركة،والمواطنة الديمقراطية هي الأساس الموضوعي الواهب لإمكانات النمو الفعّال صوب التكامل الوطني كونه يهب شروط النهضة ومقومات الفاعلية المتواصلة. إنَّ مؤشرات الركود أو الفاعلية لأي مجتمع، إنما هي رهينة الوجود والفاعلية المجتمعية المرتبطة جوهرياً بمنظومة الرؤى والبرامج المديرة للجهد الاجتماعي العام في تشكّلاته المعرفية والسياسية والاقتصادية. ففي ضوء الفهم والتخطيط لطبيعة المجتمع وتشخيص ركائزه وثوابته الأساسية وإدراك مناحي حركته ومعالم تطوّره ضمن مسارات كُليّة مُحددة، تنتج لدينا مؤشرات النهوض والتقدم المجتمعي العام. وأي عمل يتجافى مع طبيعة المجتمع أو يجهل آليات حركته أو يعجز عن رسم معالم تطوّره أو يفشل في حل إشكاليات السلطة لديه، سيقود لكارثة لا تزيد الواقع الاجتماعي سوى تقهقر ورائي في مناحي واتجاهات الحياة برمتها، من هنا يرتبط وجود وفاعلية المجتمع الإنساني

والوطني بالمشروع الاجتماعي السياسي الصالح والناهض والقادر على حفظ الوجود الاجتماعي ودفعه قُدماً نحو التطوّر، ومشروع الدكتاتورية لا يمكنه ذاتاً من إنتاج الفاعلية والتطوّر كونه يؤسّس وجوده على الاستبداد والاستعباد القاتل للروح الإنسانية والانتماء الوطني، بخلاف المشروع الديمقراطي الذي يؤسّس كيانه على الاعتراف والمشاركة والحرية والإرادة(٢٩).

إنَّ المجتمع أساساً هو: الهيئة الحاصلة من اجتماع مجموعة من البشر يعيشون في بيئة واحدة ويتألف بينهم الترابط من جهة القيم والأنظمة والقوانين والتقاليد والآداب والحوائج والأشغال والمصالح المشتركة لتنتج عنهم حياة اجتماعية،إنَّ الحياة الاجتماعية من الأمور الفطرية المودعة في كينونة المخلوق البشري، فالإنسان اجتماعي ومدني بالخلقة، أي أنها ميزة خَلقيّة طبيعية لا تتولّد عن الاضطرار أو الاختيار أو التعاقد، فالإنسان إنسان بالقوة أي استعداد إنساني محض) وإنما تخرج إنسانيته إلى الفعل والتحقق من خلال المجتمع.ومع أنَّ وجود المجتمع كوجودٍيُعتبر وجوداً اعتباريا حيث أنَّ الموجود في الخارج هم الأفراد على سبيل التحقق، إلاّ أنَّ وجود المجتمع وجود حقيقي بالتبع، لأنَّ الناتج من التفاعل القائم بين أفراد المجتمع إنما هو ناتج حقيقي وهو الروح أو الطبيعة الجماعية، وهذه الروح الجماعية هي في الحقيقة ناتج جديد حقيقي هي بمثابة نفس جديدة ناتجة عن النفوس الفردية الداخلة في التشكيل الاجتماعي، فالأفراد وحين انخراطهم في الهيئة الاجتماعية يتفاعلون كموجودات حقيقية فيما بينهم من جهة الأفكار والمشاعر والأحاسيس والحاجات والمصالح المتبادلة، وهنا فالناتج من تفاعلهم الحقيقي هذا هي الروح الجماعية أو النفس الاجتماعية التي هي وجود حقيقي بدوره، فيكون للمجتمع وجود حقيقي وإن كان اعتباريا من حيث الأصل(٣٠).

إنَّ للمجتمع أصالة كما للفرد أصالة، فأصالة الفرد متحققة بذاته وعلمه وعمله وثقافته، الخ، وأصالة المجتمع متحققة من الروح والشخصية والإدراك والإرادة الجماعية العامة التي يؤلفها اجتماع الأفراد وما ينتج عنهم من تفاعل، فحياة وموت ورقي وتخلف المجتمعات حقيقة واقعية، فيمكنك أن تحكم على مجتمعٍ ما بالتخلف مع أنَّ صفة التخلف

لا تصدق على جميع أفراده ففيهم الواعي والمتعلم والمثقف، وهنا فحكمنا جاء على المجتمع باعتبار أنَّ له وجوداً أصيلاً إلى جانب أصالة أفراده، من هنا كان للمجتمعات سُننها التاريخية الخاصة رقياً أو انحطاطاً مجداً أو ذلةً قوةً أو ضعفاً، وأنَّ لها أجلاً ومصيراً مشتركاً واحداً، لذا نعي: أنَّ العلاقة بين المجتمع وفاعليته وتأريخه هي علاقة تبعية بالضرورة، فالمجتمع هو الذي يصنع قدره ومصيره، من هنا كان عليه إعداد ذاته والارتفاع بمحتواه والرقي بمضامينه ومُثله وأخلاقياته واستعداداته في القوة والمنعة والعلم والعمل لضمان خلق مجده، وبخلاف ذلك فسيكتب بيده تأريخ اندحاره ليُشطَب من سجل التأريخ الإنساني كمجتمع حي وفاعل ومؤثر(٣١).

وهنا يبرز السؤال الأهم: تُرى كيف يكسب المجتمع الحياة والفاعلية التاريخية؟ ونقول: إنَّ الأمر مرهون بقدرة المجتمع على إدارة ذاته بحكمة وواقعية وتناغم وسلام وهي إدارة تتطلب مشروعاً سياسياً بالعمق يستطيع إنتاج دولة وسلطة قادرة على تمثيل الكل الإنساني والوطني بحيادية ونزاهة، وقادرة على خلق أنساق من الرؤى والمترسمات على أرضية البقاء والبناء والتقدم، وهنا فالمواطنة الديمقراطية هي لبنة المشروع الاجتماعي السياسي الضامن لتمثيل الكُل الوطني المتناغم والفعّال، كونها تقوم على أساس الاعتراف والتكافؤ والمشاركة والحريات المسؤولة والهادفة.

إنَّ المشروع الحضاري الديمقراطي الذي تُشكّل المواطنة الفعّالة عموده الفقري هو الضامن لإنتاج فاعلية اجتماعية تصاعدية من خلال إنتاجه للسلطة الحيادية تقف على مسافة واحدة من الكُل الوطني بعيداً عن الإقصاء والتهميش والإكراه والحجر، وهو الموفر لمقومات البناء والبقاء من خلال حله إشكاليات السلطة والإدارة العامة للمشروع الإنساني السياسي. من هنا كان المجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع المتناغم في تشكيلاته الهادفة لإقرار المصالح العامة التي تعود على مؤسساته وأفراده بالنفع المباشر، وهو المجتمع الممتلئ أصالةً وسيادةً ووعياً لذاته وأدواره ومسؤولياته، وهو المجتمع الرافض ثقافياً ومعرفياً وعملياً لشرعية القوة والاحتكار السياسي للحياة العامة، وهو مجتمع الاختيار والقانون لا مجتمع القوة والاستبداد، إذ لا يتأسس على الغريزة والخوف بل

يقوم على الحرية المُنتجة للاختيار والقانون المُنتج للنظام، لذا فالحركية والفاعلية والإبداع والتقدم نتائج موضوعية للمجتمع القائم على أساس المواطنة الديمقراطية[٣٢].

الخاتمة

المواطنة الحقيقية الصالحة لا تنمو ولا تنضج إلا فى بيئة سياسية ديمقراطية ومزدهرة اقتصاديا، على ان تتجاوز كل أشكال الاستفراد بالسلطة والقرار .والقاعدة الصحيحة التى تحتضن مفهوم المواطنة فى ظل مناخ سياسي واجتماعي، هى قاعدة العدالة والمساواة. فكلما التزم المجتمع بتلك القيم ومتطلباتها، أدى ذلك الى بروز حقائق إيجابية فى طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين المواطن والوطن.فالمواطنة الحقيقية لاتمارس التزييف للواقع بل تعمل على الانفتاح وتؤمن بالتعددية في الفضاء الوطني دون التعالي على التركيبة الثقافية والسياسية والاجتماعية. وان كل مفردات الحياة الآمنة والمستقرة مرهونة بالمواطنة الصالحة المصانة والمتساوية في المجتمع بقانون يحفظ للجميع حقوقهم دون تمييز.

واللجوء الى المواطنة ستضمن علاقة التعايش السليم في اطار الوطن، بعيد عن روح المنازعات والصراعات السياسية والفؤية والطائفية، وتزيل المخاوف والمحاذير وتزرع الثقة بين ابناء الشعب الواحد.

إعادة رسم العلاقة بين الدولة والمواطن على اساس المواطنة، وذلك عن طريق تفعيل دور المواطن بالمجتمع من خلال تمتعه بحقوقه وواجباته وشعوره بالانتماء الحقيقي للوطن دون اي اعتبارات أخرى حزبية او طائفية اوعرقية. ان نجاح دور المواطنة في المجتمع العراقي، هو الخروج من نظام المحاصصة التي حكمت العملية السياسية من خلال التخندقات الطائفية والحزبية والعرقية .والارتهان الى الديمقراطية والعمل الوطني والايمان بوحدة الوطن وبطاقات ابنائه من الكفاءات والعقول. ومن متطلبات التعايش السلمي بين مكونات الشعب العراقي. هو الحاجة إلى وعي مكثف ونشر ثقافة التعايش السلمي وتعزيز روح المواطنة بين ابناء الشعب العراقي، بغيه أن تختفي من المشهد السياسي مظاهر العنف ومظاهر الكراهية للآخرين. مع التأكيد أن الشعب العراقي قادر

على لملمة جراحة والنهوض من جديد نحو المستقبل المشرق.ان العلاقة والتضامن بين مكونات المجتمع العراقي تنمي روح المواطنة - فالعلاقة التكاملية بين أبناء المجتمع وارادة تعاظم الوحدة والتضامن والتكاتف ومحاربة مسببات التفكك ومساندة المجتمع المدني في انجاح دوره في تكريس واحياء روح المواطنة، والوقوف بحزم بوجه الفرقة ودعاتها والمتهاونين بالوحدة الوطنية وروح المواطنة. قابلة على خلق واقع عراقي مميز يكفل ديمومة الحياة السياسية الديمقراطية واستمرارها وذلك من خلال تنشيط و تفعيل دور المواطنة في المجتمع.

الملخص :

إن مبدأ المواطنة هو علاقة تبدأ بين فرد ودولة، كما يحددها قانون الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ويندرج ضمن هذا المفهوم، الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، فالمواطنة تسبغ أو تضفي على المواطن حقوقاً سياسية وأخرى قانونية واجتماعية واقتصادية وثقافية...الخ.ومع أنه يصعب تحديد تعريف جامع ثابت لمبدأ المواطنة باعتباره مصطلحاً سياسياً حياً ومتحركاً في ، إلا أنه يمكن أعطاء تعريف عام لمبدأ المواطنة ينحصر في: المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة.

قليلة هي الدول التي تقوم على وجود مجتمع أحادي الدين والعرق واللغة، فمعظم دول العالم تضم أقليات كبيرة تتميز عن الأكثرية بأصولها أو بثقافتها أو بديانتها و في أكثر من ثلثي دول العالم أقلية من هذا النوع تضم (٢٠ بالمائة) من السكان أو أكثر. وقد ورثت الدول الحديثة وضعاً كانت فيه الهوية الفرعية عنصراً مهما في ولاء الفرد، يكاد يكون طاغيا.وكان تصنيف سكان العراق خلال مرحلة تشكيل الدولة مبنياً على أساس التقسيم الفعلي الموجود على ارض الواقع بين المجتمعات المختلفة، وعلى الرغم من أن هذه المجتمعات تأثرت بعملية بناء الدولة إلا أن التقسيمات هذه حافظت على أهميتها في مجرى العلاقات الاجتماعية والسياسية في الحقب اللاحقة.

وفي سياق البحث في مدى نجاح الدولة العراقية في إنجاز هذه المهمة يمكن القول بأن إشكالية الهوية العراقية إحدى الإشكاليات القديمة التي ورثتها الدولة العراقية عند ولادتها وعاشت معها طوال العقود الثمانية الماضية دون أن تتمكن من حلها أو احتوائها أو التعامل معها بابتكار واقتدار. لذلك فقد تفاقمت واتسعت هذه الإشكالية حتى بلغت ذروتها في العقدين الأخيرين بل واندمجت أيضاً مع الإشكاليتين الأخريين وهي الاندماج والوطني والشرعية.وهكذا تنازع المواطن العراقي، وكما هي الحال مع مواطني الدول العربية الأخرى في مسألة الهوية ثلاث هويات على الأقل متنافسة، إن لم تكن متناقضة، الوطنية والقومية والدينية. وكان من شأن كل اختيار ضمني أو صريح لإحدى هذه الهويات أن يُحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، حيث اصطدمت الهوية القطرية الوطنية بمشاعر قطاع كبير من المواطنين الذي يرنون إلى التواصل والالتحام في جامعة سياسية حضارية أوسع، مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية. واصطدمت الهوية القومية العربية بمشاعر التكوينات الاثنيته والقومية غير العربية في داخل الدولة العراقية خاصة والعربية عامة (الاكراد، التركمان). مثلما اصطدمت أيضاً بدول عربية أخرى، وبخاصة من جيرانها، كانت قد قررت صراحة أو ضمنا أن تكون وطنيتها القطرية اختياراً نهائيا لهويتها. واصطدمت الهوية الدينية بمشاعر غير المسلمين فضلا عن اصطدامها بالولاءات المذهبية والطائفية داخل الدين الواحد كالسنة والشيعة في الإسلام. ومن ثم فقد كانت تداعيات الاختيار بين الهويات المتنافسة، ولغة الخطاب السياسي والممارسة الفعلية المصاحبة لكل اختيار هي مشكلة للدولة العراقية منذ ولادتها.

وبالرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي والجغرافي إلا أنها لم تكن قادرة على تبني فكرة بناء الهوية الوطنية عن طريق تبني التعددية الثقافية التي لم تجد قبولا لدى النخب السياسية التي قادت عملية إنشاء العراق الحديث. ويعني ذلك أن مشروع بناء الهوية الوطنية العراقية لم يتجه إلى مزج التقاليد المحلية للمجموعات الثقافية العراقية وكما حددتها الايدولوجيا القومية والدينية

السياسية. لقد تجلى طرح الهوية في العراق منذ قيام الدولة وينعكس في أفعالها وحراكها، وقد تراوح التعبير عن الذات العراقية الحديثة بين ثلاثة اتجاهات تتنازع تعريف الذات والتأسيس على هذا التعريف، وهي اتجاه الدولة الوطنية واتجاه الدولة الدينية واتجاه الدولة القومية. وقد تلبست كافة هذه الاتجاهات التعريفية بمناهج بنيوية حملت الدولة بالقوة على فهمها دونما أدنى مرونة، والأكثر تعقيداً هنا تداخل هذه الاتجاهات في تكوين وتشكيل الهوية لدى النخب المجتمعة والسياسية والجمهور معا، وهو تداخل على مستوى الفهم والوظيفة السياسية، يضاف إلى ذلك مديات التخزين الثقافي والتاريخي الذي حاولت بعض الأطراف توظيفه لشد هوية الدولة الجديدة إلى نموذج الدولة الدينية. ونلاحظ هنا أن مأزق هوية الدولة العراقية تشاطره مفاهيم ومقولات ووظائف مفاهيمية وبنيوية من قبيل: الوطن العربي والأمة العربية والدولة القومية، والوطن الإسلامي والأمة الإسلامية والدولة الإسلامية بالإضافة إلى الأممية والدولة الاشتراكية، في خلط مفاهيمي وبرامجي أفقد معه هوية الدولة في الإنشاء والتشكل والدور والوظيفة، ومعلوم أن أي فشل في تأكيد هوية الدولة و وضوح طبيعتها يضر لا محالة ببنيتها وفعلها الخارجي ومثلما يفقدها وضوح الانتماء فإنه يفقدها وضوح ورسوخ التأسيس والبقاء وفي هذه الحالة ستنشط الذات الوطنية وتفقد بوصلة الاتجاه.

الهوامش والمصادر:

١- بشير نافع وآخرون ،المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الاولى،بيروت ،٢٠٠١،ص٣٠.

٢- المصدر نفسه ،ص ص ٣٥-٣٦.

٣-علي خليفة الكواري ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٢٦٤، بيروت،٢٠٠١،ص ١١٨.

٤-ةبشير نافع وآخرون ،المصدر السابق ،ص٣٧.

٥- إسماعيل غزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون تاريخ، ص٦٩؛ وكذلك ينظر: زهير شكر، الوسيط

في القانون الدستوري، ج١، ط٣، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص١٨.

٦- المصدر نفسه، ص١٨.

٧- جيفري روبرتس وأكشر ادواردس، القاموس الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم جلبي، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، ١٩٩٩، ص٣٩٥.

٨- إسماعيل غزال، ا، ص١٨. لمصدر السابق،ص١٩.

٩- المصدرنفسه،ص٢٠.

١٠- إحسان هندي، مبادئ القانون الدولي العام في السلم والحرب، ط١، دار الجليل للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٨٤، ص١٥٩.

١١- أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ج٤، ط٣، دار الإحياء للتراث الشعبي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت-لبنان، ١٩٩٩، ص٤٤٤.

١٢- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، ج١، ط١، ذوبي الغربي- سليمان زاد، قم-إيران، ١٣٨٥، ص٥٦٨.

١٣-كمال الغالي، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية، ١٩٩٦، ص١٩.

١٤- المصدر نفسه، ص٧١.

١٥-المصدر نفسه، ص١٤٩.

١٦- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، ط٣، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ٢٠٠٤، ص٢٣٦، ٢٣٧.

١٧- علي خليفة الكواري، المصدر السابق، ص١٢٠

١٨- المصدر نفسه، ص٢٦.

١٩- برهان غليون ، المصدر السابق، ص١٨.

٢٠-المصدر نفسه ،ص ١٣٠.

٢١-علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة ...،ص١٢٤.

٢٢- باسيل يوسف بحك ،قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ٣٢٣،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٦،ص ١٠٢.

٢٣- باسيل يوسف بحك، المصدر نفسه،ص١٠٨.

٢٤- نصير نوري محمد التعددية المجتمعية(مقاربة للحالة العراقية من منظور امني)، مجلة دراسات عراقية ،العدد ،العراق، ٢٠٠٦، ص ص ٩٤-٩٥.

٢٥- المصدرنفسه،ص٩٥.

٢٦- المصدر نفسه ،ص ص٩٥-٩٦.

٢٧- علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة ...،ص١٣٠.

٢٨-بشير نافع وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٤٠.

٢٩- المصدر نفسه،ص٤١.

٣٠- علي خليفة الكواري ،مفهوم الديمقراطية المعاصرة :قراءة اولية في خصائص الديمقراطية ،مجلة المستقبل العربي ،العدد ١٦٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٣،ص ص ١٢١-١٢٤.

٣١ - جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ،مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٠،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤،صص ٥٤-٥٥.

٣٢-بشير نافع وآخرون ، المصدر السابق ، ص ١٣٠.